مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

تكييف الأنظمة المصرفية وفق معايير إتفاقية بازل III: حالة الولايات المتحدة الأمريكية

Adaptation of Banking Systèmes in Accordance with the Basel III standards: The Case of USA.

د. بحوصي مجدوب — **جامعة بشار - الجزائر** — mahjoub_bahoussi@yahoo.fr

د. بوزرب خير الدين — **جامعة عنابة-الجزائر** — Khayreddine.doct2017@outlook.com

أ. عريس عمار — **جامعة بشار - الجزائر** — ammar.aries18@gmail.com

تاريخ التسليم:2018/04/19 تاريخ التقييم: 2018/05/29 تاريخ القبول: 2018/06/03

الملخص

يقوم الإطار التنظيمي لاتفاقية بازل III على جملة من المتطلبات المعززة للاستقرار المصرفي، والتي يتطلب من البنوك تلبيتها بحلول عام 2019، وفي إطار ذلك نجد أن العديد من الدول المتقدمة عملت على تكييف أجهزتها المصرفية مع هذه المعايير الجديدة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

حيث تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أهم الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الرقابية المصرفية الأمريكية لأجل تكييف نظامها المصرفي مع معايير اتفاقية بازل III وكذا واقع تطبيقها فيه بالإضافة إلى معرفة التحديات التي تواجهها في ذلك.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية بازلIII، كفاية رأس المال، النظام المصرفي، الولايات المتحدة الأمريكية، الإستقرار المصرفي.

Abstract :

The Basel III regulatory framework contains a set of requirements for banking stability that banks are required to meet by 2019. As a result, many developed countries have adapted their banking systems to these new standards, primarily the United States of America.

The aim of this study is to try to identify the most important procedures adopted by the US banking regulatory authorities to adapt their banking system to the Basel III standards as well as the reality of their application in addition to knowing the challenges they face.

Keywords: Basel III, Capital adequacy, Banking System, USA, Banking Stability.

مقدمة

يعد تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية من أهم الأحداث المسجلة في الساحة المصرفية الدولية، حيث أصبحت مقرراتها المطروحة سنة 1988 اتفاقية بازلI والتي ترتكز على كفاية رأس المال تمثل أهم مؤشر لقياس السلامة المالية للبنوك، إلا أنه ونتيجة للتطورات المصرفية المتوالية جعلت الإتفاقية أقل مرونة معها ماعجل بإجراء اللجنة لتعديلات عليها بدأ منذ سنة 1996 تكرست في اتفاقية جديدة في إطار مايسمى بإتفاقية بازلII، إلا أن هذه الأخيرة سرعان ماتم تعديلها هي الأخرى بعد قصورها أو سوء تطبيقها بوضوح في الأزمة المالية العالمية 2008 ماجعل اللجنة تقوم بإصلاحية على هذه الإتفاقية في إطار إتفاقية بازلIII، والتي كشفت عن العديد من النقائص ضمن متطلبات الرقابة الاحترازية، والتي من أبرزها عدم كفاية رأس المال وضرورة التوجه نحو تكثيف المتطلبات الرأسمالية للمؤسسات المالية الأكبر من أن تفشل.

ومن بين الأنظمة المصرفية البارزة في النظام المالي العالمي نجد النظام المصرفي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتميز بالضخامة والتنوع بالشكل الذي يملي عليهما ضرورة مسايرة التطورات التنظيمية حول العالم من أجل تحقيق الاستقرار المالي والتي من بينها اتفاقية بازلIII.

على ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: **ماهي مظاهر التكييف والإنحراف ضمن تطبيق مقررات بازل III في النظام المصرفي الامريكي ؟**

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي، والإحاطة بجوانب الموضوع يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الجوانب الرئيسية التي تضمنتها مقررات بازلIII ؟
- ماهي إجراءات تكيف النظام المصرفي الأمريكي مع متطلبات اتفاقية بازلIII ؟
- ماهو واقع تطبيق مقررات بازل III في الولايات المتحدة الأمريكية وماهي أهم التحديات التي تواجهها؟

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في الأهمية الكبيرة لمقررات بازل في تحقيق الاستقرار المالي النسبي، والمكانة الهامة التي يحوزها النظام المصرفي الأمريكي، حيث أصبح الاستقرار المالي العالمي مرهونا باستقرار النظام المالي للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل الاعتماد والترابط الشديد بين اقتصاديات العالم.

1. إتفاقية بازلIII

نتيجة عدم قدرة اتفاقية بازلII على حماية النظام المصرفي وحدوث الأزمة المالية العالمية 2008 بالإضافة إلى أزمة الديون السيادية 2010، عملت لجنة بازل على إعادة النظر وإجراء تعديلات جوهرية في الإتفاقية، حيث خرجت في الأخير بإصدار قواعد ومعايير جديدة عرفت باتفاقية بازلIII.

1.1. *تعريف إتفاقية بازلIII*

تعرف اتفاقية بازلIII على أنها تلك التدابير والإجراءات التصحيحية للقطاع المصرفي الصادرة بتاريخ 12 سبتمبر 2010 عقب إجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الممثلين للأعضاء 27[1] للجنة بازل بعد توسعها، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في 12 نوفمبر 2010 وأصبحت جاهزة للتطبيق على أن تدخل حيز الإلتزام مع نهاية عام 2012، وذلك من خلال مدة زمنية تمتد حتى 2019 مع وجود محطتين للمراجعة خلال 2013 و2015.

2.1 *دعائم اتفاقية بازلIII*

أ. **الدعامة الأولى(مكونات رأس المال):** أوصت اللجنة بمايلي (Deloitte Touche, 2012):

- إلزام البنوك بالإحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز" رأس مال أساسي" من المستوى الأول يتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل على الأقل 4.5% من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب2% وفق اتفاقية بازلII؛
- تكوين إحتياطي جديد " هامش الحفاظ على رأس المال" منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول، إذ على البنوك زيادة كمية رأس المال الممتاز المحتفظ به لمواجهة الخسائر المحتملة إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7%، ويمكن للسلطات المالية فرض قيود على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظيفهم في حالة عدم الوفاء بهذه النسبة؛
- إحتفاظ البنوك بنوع من الإحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الإقتصادية بنسبة تتراوح بين 0% و2.5% من رأس المال الأساسي مع توفير حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة ونسب محددة من السيولة لضمان قدرتها على الوفاء بالتزماتها؛
- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال؛
- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال إذ تقترح لجنة بازل زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8%حاليا إلى 10.5%، والتركز على جودة رأس المال حيث تتطلب قدرا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

الجدول رقم (01): متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط حسب إتفاقية بازلIII

	حقوق المساهمين(الأسهم العادية)	الشريحة الأولى	رأس المـــــــال الإجمالي
الحد الأدنى	%4.5	%6	%8
رأس مال التحوط	%2.5	-	-
الحد الأدنى	%7	%8.5	%10.5
المعاكس للدورة الإقتصادية	%2.5-0		

Source: (Ozkan. C., 2015, *p11).*

وبالتالي يصبح معدل كفاية رأس المال حسب إتفاقية بازلIII 10.5% بدلا من 8% وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازل III} \geq 10.5\% \quad \frac{\text{المساند}}{\text{مخاطر الائتمان +(مخاطر السوق + مخاطر التشغيل)}\times 12.5}$$

ب. ***اقتراح الإتفاقية الجديدة اعتماد نسبيتين للوفاء بمتطلبات السيولة:*** شملت اتفاقية بازلIII نسبتين لمواجهة متطلبات السيولة للبنوك نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR).

- **نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ration):** وتمثل نسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه يجب أن لاتقل عن 100% وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا ويتم حسابها كمايلي (Pichaphop, et al., 2014, p32):

$$\frac{\text{نسبة تغطية السيولة}}{\text{مجلة الدراسات المالية ه المحاسبة}} == \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودةرأس المال الأساسي +رأس المال}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

OEB Univ. Publish. Co

- **نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ration):**

تم تصميم هذا المعيار لتوفير بنية النضج المستدام للموجودات والمطلوبات وتشجيع تقييم أفضل لمخاطر السيولة على جميع بنود الميزانية وإضفاء بعض المرونة على حساب نسب السيولة من

طرف البنك وتعزيز الصمود على المدى الطويل بوضع حوافز إضافية، حتى أن البنك تمول عملياته بتوفير مصادر هيكلية أكثر استقرارا لتغطية إلتزماته(Saidane., 2012, p36) ، وتحسب حسب الصيغة التالية(Dermine., 2013, p10) :

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتوفر}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

ج. **الرافعة المالية(Leverage Ration):** تهدف هذه النسبة إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وتمثل نسبة الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ مخاطرها بعين الإعتبار إلى الشريحة الأولى من رأس المال ويجب أن لايقل عن 3% وتحسب كمايلي(Alsayyaed, et al., 2015, p93) :

$$\text{نسبة الرافعة المالية (الإستدانة)} = \frac{\text{رأس المال الشريحة الأولى}}{\text{إجمالي الموجودات بدون مخاطر}} \geq 3\ \%$$

4.1 *طريقة الإنتقال للنظام الجديد بازلIII* : منحت لجنة البنوك حتى عام 2019 لتطبيق هذه المعايير الكلية المقترحة في بازلIII على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(02): مراحل التحول إلى النظام الجديد (اتفاقية بازلIII)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين	%3.5	%4	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
رأس مال التحوط				%0.625	%1.25	%1.88	%2.5
حد أدنى لحقوق المساهمين+ رأس مال التحوط	%3.5	%4	%4.5	%5.125	5.75	%6.375	%7
الحد الأدنى لرأس مال الفئة الأولى	%4.5	%5.5	%6	%6	%6	%6	%6
حد أدنى من إجمالي رأس المال	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8

حد أدنى لإجمالي رأس المال+ رأس مال التحوط	%8	%8	%8	%8.625	%9.25	%9.875	%10.5

Source: (Abdullah. H., 23-24/10/2011, p16).

2. *تطويع مقررات بازلIII مع القطاع المصرفي الأمريكي:*

بعد طرح النسخة المبدئية لمقررات بازل III على الكونغرس تم تلقي العديد من التعليقات التي أخذتها السلطات بعين الاعتبار كاستجابة للحكومة لمطالب المؤسسات، وأصدرت الهيئات التنظيمية المصرفية الاتحادية قاعدة مقترحة في 7 يونيو 2012؛ وقد تمت الموافقة على القاعدة النهائية لتنفيذ معظم توصيات بازلIII في الولايات المتحدة قبل 9 يوليو 2013.

1.2 متطلبات رأس المال الدنيا في الولايات المتحدة: لا تختلف النسب الدنيا المطلوبة في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للبنوك العادية عن بقية دول العالم، وتكون متطلبات رأس المال المفروضة على النحو التالي:

- بالإضافة إلى اشتراط أن تحتفظ البنوك بحد أدنى قدره 4.5% من رأس المال الشريحة 1 للأسهم العادية، يجب على البنوك أن تحتفظ برأس مال إضافي يقدر بـ 2.5% من الأسهم العادية، ويقتضي الشرطان معا أن تحتفظ البنوك بما مجموعه 7% من رأس المال الشريحة 1 للأسهم العادية عند نهاية 2019 أي أن البنوك عليها أن تحتفظ برأس مال يصل إلى 10.5% عند إدراج رأس المال الإضافي

- التحوط بنسبة 2.5% بنهاية 2019 (Dempsey., and al.,2017, p02).

- ما يصل إلى 13% بالنسبة لبنوك المنهج المتقدم مع إدراج كل من رأس المال التحوط بنهاية 2019 ورأس المال المعاكس للدورية والذي تم تحديده مبدئيا عند 0% ونسبة تصل إلى 2.5% بنهاية سنة 2019 (Getter., 2014, p10).

ويظهر الجدول الموالي الجدول الزمني لتطبيق متطلبات رأس المال في البنوك الأمريكية (بنوك المجتمع).

جدول رقم (03): الإطار الزمني لتطبيق متطلبات رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الشريحة الأولى للأسهم العادية (أ)	4.5 %	4.5 %	4.5 %	4.5 %	4.5 %
رأس المال لغاية التحوط (ب)	لا شيء	%0.625	%1.25	%1.875	%2.5
أ + ب	4.5 %	5.125 %	%5.75	6.375 %	7 %
الاستقطاع من الشريحة 1 للأسهم	%40	%60	%80	%100	%100
الحد الأدنى للشريحة 1 (ج)	%6	%6	%6	%6	%6
ب + ج	لا شيء	%6,625	%7,25	%7,875	%8,5
الحد الأدنى لرأس المال	%8	8%	%8	8 %	8 %
د+ ب	لا شيء	%8,625	%9,25	%9,875	%10,5

Source: (Board of governors of the Federal Reserve System, 2013, p04)

بالنسبة للمؤسسات المصرفية منهج المتقدم (عموما تلك المصارف ذات مجموع أصول لا يقل عن 250 مليار دولار أو مجموع التزامات الأجنبية داخل الميزانية لا تقل عن 10 مليار دولار)، فإن 1 جانفي 2014 تاريخ البدء في الامتثال للحد الأدنى لرأس المال.

وتنص المادة 616[2] على أن البنوك الأمريكية يجب أن تحتفظ على احتياطي مضاد للدورية، وبنوك المنهج المتقدم تحتاج إلى الحفاظ على احتياطي تجميعي (تحوط ومضاد للدورة) يزيد عن 5% لتجنب القيود المفروضة على أرباح الأسهم والمكافآت التقديرية، حيث لا تخضع المؤسسة المصرفية ذات احتياطي أكبر من 2.5% إلى قيود على توزيعات أو مدفوعات المكافاة التقديرية في حين تخضع المؤسسات ذات رأس مال تحوط أقل من 2.5% إلى قيود صارمة على نحو متزايد مع اقتراب مقدار رأس المال التحوطي إلى 0%، وفيما يلي عرض عام للنسب المطبقة على البنوك من أحجام الفروق.

جدول رقم (04): قيود العوائد ورأس المال لغاية التحوط في القطاع المصرفي الأمريكي

رأس المال لغاية التحوط (أصول مرجحة بالمخاطر%)	الحد الأقصى للمدفوعات (نسبة مئوية من الدخل المستحق المؤهل[3])

أكثر من 2.5 %	لا ينطبق حد على العوائد
أقل أو يساوي 2.5 وأكبر من 1.875 %	% 60
أقل أو يساوي 1.875 وأكبر من 1.25 %	% 40
أقل أو يساوي 1.25 وأكبر من 0.625%	% 20
أقل من أو يساوي 0.625 %	% 0

Source: Source: (Board of governors of the Federal Reserve System, 2013, p03).

القاعدة الجديدة تحسن نوعية رأس المال من خلال تنفيذ تغييرات في تعريف رأس المال، ومن أهم التغييرات هو المعايير الأكثر صرامة للأهلية بالنسبة لأدوات رأس المال التنظيمي التي من شأنها أن تسمح بإدراج أدوات مثل أدوات مالية الهجينة في الشريحة الأولى من رأس المال في المستقبل، والقيود الجديدة على إدراج حقوق الملكية، وأصول خدمة الرهن العقاري، أصول الضرائب المؤجلة، وبعض استثمارات في رأس المال المؤسسات المالية غير الموحدة.

2.2 نسبة السيولة: كانت مقترحات نتفيد نسبة السيولة في الجهاز المصرفي الأمريكي كمايلي:

أ. *نسبة تغطية السيولة LCR:* بعد أن تم اقتراح نسبة تغطية السيولة في أكتوبر 2013، استقبلت السلطات النقدية حوالي 119 تعليقا حول هذه النسبة تمحورت في الأغلب حول تأخير التقارير اليومية، الودائع التشغيلية و الودائع البلدية، أصدرت الوكالات المصرفية الأمريكية في سبتمبر 2014 قاعدتها النهائية فيما يتعلق بنسبة تغطية السيولة والتي كانت متشابهة إلى حد كبير مع ما جاءت به مقررات بازلIII مع وجود اختلافات طفيفة، وتطبق نسبة تغطية السيولة المقترحة على المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية الهامة، ويتم رصد السيولة بشكل مختلف بين الفئات التالية من الشركات(Mahanta.,2014, p04) :

- المؤسسات المصرفية القابضة الكبيرة مع أكثر من 250 مليار من الأصول: تطبق عليها نسبة تغطية سيولة تحسب وفق الصيغة التالية:

نسبة تغطية السيولة= الأصول السائلة عالية الجودة/ التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم.

- الشركات الإقليمية ذات أصول من 50-250 مليار دولار: تطبق عليها نسبة تغطية سيولة أقل صرامة من سابقتها وتحسب وفق الصيغة الموالية:

نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة / التدفقات النقدية الصافية خلال 21 يوما.

- الشركات المصرفية القابضة مع أقل من 50 مليار دولار من الأصول: لا تخضع لنسبة تغطية سيولة.

ويبرز الجدول الموالي آلية تطبيق نسبة تغطية السيولة على أساس حجم الأصول، نوع المؤسسة والأنشطة.

الجدول رقم (05): تطبيق نسبة تغطية السيولة حسب حجم المؤسسات في القطاع المصرفي الأمريكي

مؤسسات الإيداع القابضة بمتوسط أصول أكبر من 50 مليار دولار	- تطبق نسبة تغطية سيولة معدلة، وتعد بطريقة بسيطة وأقل صرامة للبنوك الأمريكية الصغيرة؛ - توفر الاسترخاء في الجداول الزمنية للتنفيذ واسترداد التقارير؛ - يعتمد التطبيق على إجمالي الموجودات المجمعة خلال الربع الأخير.
مؤسسات الإيداع القابضة مع أصول أكبر من 250 مليار دولار	- تحتفظ البنوك بموجودات سائلة عالية الجودة تساوي التدفقات النقدية المتوقعة خلال فترة 30 يوما تقريبا؛ - توفر الاسترخاء في استرداد التقارير مع الانتقال من الإبلاغ الشهري إلى اليومي؛ - يعتمد التطبيق على إجمالي الموجودات المجمعة لأي أربعة أشهر.
مؤسسات الإيداع القابضة مع أصول أكبر من 700 مليار دولار	- تطبيق نسبة تغطية سيولة مع جداول زمنية متسارعة؛ - فرض جدول زمني مستعجل للتقارير اليومية؛ - يعتمد التطبيق على إجمالي الموجودات المجمعة إلى كل ربع منفرد.

Source: (Alok Sinha and al., 2014, p:04).

لا تطبق القاعدة النهائية على المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية غير المصرفية المنشأة من قبل مجلس رقابة الاستقرار المالي، والشركات المصرفية الأجنبية، والشركات القابضة التابعة التي لا تغطيها.

وتنقسم الأصول عالية الجودة إلى ثلاثة فئات: (المستوى الأول، المستوى الثاني صنف أ، والمستوى الثاني صنف[4]) ويجب أن تشكل الأصول من المستوى الأول 60% كحد أدنى من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة، وأن يكون وزن المخاطر 0% بموجب اتفاقية بازلIII، ولن يتم تطبيق أي تخفيض عليها، وتمتلك الأصول من المستوى الثاني أ وزن مخاطر 20% ويتم تطبيق 15% من

التخفيض، أما الأصول من الصنف الثاني ب والتي تشمل ديون الشركات وحقوق الملكية فتخضع إلى تخفيض يقدر بـ 50%.

ومن المقرر أن يتم تطبيق 80% من نسبة تغطية السيولة اعتبارا من جانفي 2015 في الولايات المتحدة الأمريكية ومن المقرر أن يكتمل التطبيق بحلول جانفي 2017.

ويبرز الجدول الموالي الجدول الزمني لتنفيذ نسبة تغطية السيولة في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي فالجدول الزمني لتنفيذ نسبة تغطية السيولة يسبق الجدول الدولي بعامين كاملين.

الجدول (06): الجدول الزمني لتنفيذ نسبة تغطية السيولة في الولايات المتحدة الأمريكية

السنوات	2015	2016	2017
نسبة تغطية السيولة	%80	%90	%100

Source: Capgemini Analysis (2014).

على الرغم من أن نسبة تغطية السيولة المقترحة من قبل الهيئات الأمريكية كان أكثر شمولا من مقترح بازلIII، إلا أنه كان أكثر صرامة من نسخة بازل في العديد من المجالات:

- مجموعة الأصول التي تصنف كأصول سائلة عالية الجودة والمعدل المفترض للتدفقات الخارجية لبعض أنواع التمويل.

- الفترة الانتقالية المقترحة أقصر من الفترة المشمولة في اتفاق بازل، وتعكس الفترة المتسارعة الرغبة في الحفاظ على أوضاع السيولة المحسنة التي وضعتها المؤسسات الأمريكية من الأزمة المالية، وذلك جزئيا نتيجة للإشراف من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي وغيره من الجهات التنظيمية المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية.

-بعض الأوراق المالية المضمونة برهونات من قبل القطاع الخاص موجودة في الأصول السائلة عالية الجودة لبازل و غير موجودة في القاعدة النهائية للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الأوراق المالية الصادرة عن كيانات القطاع العام دون المستوى الوطني و السندات و الأوراق المالية الصادرة عن المؤسسات المالية غير مؤهلة بموجب القاعدة الأمريكية.

- تطبق نسبة تغطية السيولة بشكل مختلف في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مختلف بناء على حجم المؤسسات المالية، وتنطبق القاعدة كاملة على المؤسسات التي لديها أصول لا تقل عن 250 مليار دولار (House and al, 2016, p03).

ب. نسبة صافي التمويل المستقر: تنفيذ هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية لايزال هو نفسه مثل باقي دول العالم، مع بداية التطبيق في جانفي 2018.

3.2 نسبة الرفع المالي: تعتبر نسبة الرفع المالي من بين أبرز الإضافات التي جاءت بها مقررات بازلIII، حيث حددت لجنة بازل نسبة رفع مالي بحدود 3% في عام 2010، وفي 8 أبريل 2014 أصدرت الجهات التنظيمية المصرفية الفدرالية الأمريكية قاعدة نهائية تخص وضع نسبة رفع مالي معزز على المصارف العالمية ذات الأهمية النظامية ومؤسسات الإيداع المؤمن عليها، والتي من شأنها أن تضيف احتياطي رأسمالي إضافي بنسبة 2% على الأقل إلى نسبة الرافعة التكميلية الحالية البالغة 3% للبنوك التي تزيد قيمتها عن 700 مليار دولار في إجمالي الأصول المجمعة أو 10 تريليون دولار في إجمالي الأصول، مما رفع إجمالي متطلبات نسبة الرافعة التكميلية إلى حد أدنى قدره 5% فإن نسبة الرافعة التكميلية ستعمل على غرار احتياطي الحفاظ على رأس المال بحيث يجب أن تحافظ أكبر ثمانية مؤسسات مالية على نسبة 6% (والتي ستتجاوز الحد الأدنى 5%) لتجنب القيود على المكافآت، وسيسري مفعول الاقتراح في 1 يناير 2018 (Darryl, 2014, p11).

هذه القاعدة المعززة تخص القطاع المصرفي الأمريكي وليس مطلوب من قبل لجنة بازل ويتفق مع المادة 165 من قانون دود فرانك، وكجزء من هذا المعيار يجب على البنوك الأمريكية الكبرى أن تفي بنسبة 5% على مستوى الشركات القابضة، و6%على مستوى البنوك، كما يجب على البنوك أن تحتفظ برسم فوق 6% لتقدير التقلب(The Bank of New York Mellon, 2015) .

وتعتبر نسبة الرفع المالي المقدرة بين 5 -6 % أبرز اختلاف في تطبيق مقررات بازل بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم التي تتراوح نسبة الرفع المالي فيها ما بين 3-4%.

وتتوزع نسبة الرفع المالي المطلوبة في القطاع المصرفي الأمريكي على النحو الآتي (Darryl, 2014, p11) :

- نسبة الرفع المالي الدنيا تقدر بـ 4% بحلول جانفي 2014؛
- نسبة رفع مالي إضافية بنسبة 3% بالنسبة لبنوك المنهج المتقدم، وتتضمن نسبة الرافعة المالية التكميلية الأصول سواء داخل أو خارج الميزانية للبنوك؛
- الشركات المصرفية القابضة الأمريكية الثمانية التي حددها مجلس الاستقرار المالي على اعتبارها مصارف عالمية ذات أهمية نظامية وشركات الإيداع المؤمنة التابعة لها تخضع لمعيار الرفع المالي المعزز يفوق 5%؛

- إضافة 2% إلى نسبة الرافعة المالية التكميلية 3%، نسبة الرافعة المالية التكميلية تقدر ب 5% للبنوك التي يزيد مجموع أصولها المجمعة عن 700 مليار دولار أو أكثر من 10 تريليون دولار في الأصول كشركة مصرفية قابضة.

وبالتالي تحافظ أكبر 8 مؤسسات مالية على 6% كحد أدنى لتجنب القيود على المكافآت ويسري مفعول المقترح في جانفي 2018، كما تخضع البنوك العالمية ذات الأهمية النظامية الأمريكية التي لا تحافظ على نسبة رفع مالي تكميلي أكثر من 5% (أي حاجز يزيد عن 2% عن الحد الأدنى البالغ 3%) إلى قيود صارمة على قدرته على إجراء عمليات توزيع رأس المال ومكافآت تقديرية إلى المسؤولين التنفيذيين(Polk, 2014, p12) .

3. تطبيق معايير اتفاقية بازلIII في البنوك الأمريكية وتحدياتها.

هناك ثلاثة مجموعات أخرى من الإجراءات لتوجيه السفينة من خلال تيارات بازلIII: إدارة أفضل لرأس المال والسيولة، إعادة هيكلة الرصيد وتعديل نموذج الأعمال، حيث تواجه البنوك تحديات كبيرة لتحقيق الامتثال الفني مع القواعد والنسب الجديدة، كما أن التحدي في التنفيذ لم يتحدد بصورة واضحة وذلك لفترات الانتقال الطويلة المنصوص عليها في اتفاقية بازلIII، مع عدم تنفيذ بعض القواعد حتى عام 2019، وفي الواقع على البنوك أن تبدأ في مراقبة نسب معينة قبل ذلك بوقت كاف تاريخ الامتثال الإلزامي.

***1.3* واقع تطبيق اتفاقية بازلIII في البنوك الأمريكية:**

أ. ***الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:*** يبرز الجدول رقم (07) أن الشريحة الأولى للأسهم العادية تراجعت في بعض البنوك بين الربع الرابع 2013 والربع الأول من عام 2014 نتيجة لتغير الطريقة التي يتم بها حساب حجم الأصول الموزونة بالمخاطر لهذه البنوك، كما يتضمن الجدول أيضا نسبة الشريحة الأولى للأسهم العادية المستهدفة لكل هذه البنوك، وهذه تختلف من بنك لآخر حسب درجة التعقيد، مكانته العالمية وكذلك الترابط، وأخيرا المخزون المؤقت هو الفرق بين المستهدف ونسبة الشريحة الأولى للأسهم العادية في نهاية الربع الثاني.

الجدول (07): نسبة الشريحة الأولى لبعض البنوك الأمريكية للفترة 2012-2014

البنك	الثلاثي1 2013	الثلاثي2 2013	الثلاثي3 2013	الثلاثي4 2013	الثلاثي1 2014	الثلاثي2 2014	مستهدف	الإضافي المؤقت
مورجان ستانلي	9.70	9.90	10.8	10.5	10.2	10.7	8.50	2.20

سيتي غروب	9.34	10.03	10.5	10.6	10.46	10.58	9.00	1.58
وال فارقو	8.39	8.55	9.54	9.78	10.04	10.09	8.00	2.09
بنك أمريكا	9.52	9.60	9.94	9.96	9.56	9.89	8.50	1.39
غولدمان ساكس	9.00	9.30	9.80	9.79	9.72	9.84	8.50	1.34
جي بي مورغان	8.86	9.33	9.33	9.50	9.58	9.79	9.50	0.29

Source: Trefis team, ***How do the largest us banks fare in terms of Basel III?*** available at: www.forbes.com.

ويبرز الجدول أن أغلب المصارف الكبرى الأمريكية حققت نسبة الشريحة الأولى للأسهم العادية المستهدفة مما يبرز أن هذه المصارف التزمت بمضمون القاعدة النهائية لبازل في اتجاه تحقيق الاستقرار المالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أنه بالإشارة إلى عملية الرسملة، أن البنوك الأمريكية في وضع أفضل من البنوك الأوروبية من حيث الملاءة خلال الفترة 2009-2012، ماعدا سنتي 2013 و2014 حيث تفوقت البنوك الأوروبية في ذلك، أما من حيث الربحية فالبنوك الأميركية تفوق بشكل كبير الأوروبي البنوك وهي في مكان أفضل للحفاظ على المضي قدما وتنمو قاعدة رأس المال من خلال الأرباح المحتجزة.

الجدول رقم: (08) الرسملة والربحية: مقارنة بين البنوك الأوروبية والأمريكية (%)

الدولة	البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإتحاد الأوروبي	شريحة 1	10.2	11	11.1	12.5	13.1	13.3
	الربحية	0.2	0.3	0	0.02	0.15	0.21
الولايات المتحدة الأمريكية	شريحة 1	11.4	12.4	12.6	12.9	12.7	12.4
	الربحية	0.39	0.66	0.65	0.75	0.88	0.78

Source: (Paola Ferretti, 2016, p34).

ب. درجات السيولة في المصارف الأمريكية: عرف حجم الأصول عالية السيولة تزايدا واضحا في القطاع المصرفي الأمريكي كاستجابة للقاعدة النهائية لمقررات بازل، وهو ما يبرزه الشكل الموالي الذي يوضح تطور حجم الأصول عالية السيولة في 25 مصرف تجاري بالولايات المتحدة الأمريكية

الشكل (01): الأصول السائلة في أكبر 25 مصرف تجاري في الولايات المتحدة الأمريكية

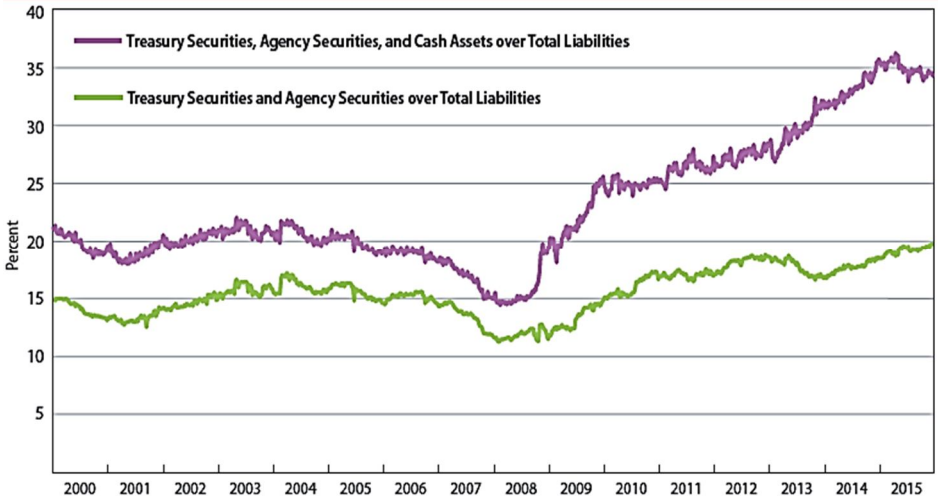

Source: board of governors of the Federal Reserve System, ***assets and liabilities of commercial banks in United States'***, weekly statistical releases, H.8.

يبرز من الشكل رقم (01) التزايد المتسارع في حجم الأصول عالية السيولة في المصارف الأمريكية التي تدخل في تكوين نسبة تغطية السيولة المقترحة من قبل السلطات النقدية، حيث ارتفع حجم الأصول السائلة (سندات الخزانة، أوراق الوكالات والأصول النقدية) من حدود 15% خلال الأزمة المالية العالمية إلى حوالي 35% من إجمالي الأصول خلال 2015، ويبرز هذا الاتجاه سير المصارف الأمريكية نحو بداية تطبيق نسبة تغطية السيولة و الاحتفاظ بأصول سائلة أكبر لمواجهة فترات الضغط، وتدل المستويات المتزايدة للأصول السائلة على قدرة أكبر للمصارف على مواجهة سيناريوهات الضغط المحتملة.

أ. تطبيق نسبة تغطية السيولة في المصارف الأمريكية LCR: كما في سبتمبر 2016، لدى الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 4500 مؤسسة مصرفية قابضة، 6000 بنك تجاري، 6000 مصرف ادخار، شركات ادخار وتوفير واتحادات ائتمانية. هناك 15 مؤسسة مصرفية قابضة نشطة دوليا و22 مصرف إيداع نشط دوليا، تطبق السلطات الأمريكية معايير السيولة لبازل على جميع المؤسسات المصرفية النشطة الدولية، هذه البنوك تحوز حوالي 70% من الأصول المصرفية، كما أن البنو ذات الأهمية النظامية العالمية تحوز حوالي 50 بالمائة من النظام المصرفي الأمريكي وحوالي 90 بالمائة من الميزانية داخل وخارجها للمصارف الأمريكية النشطة دوليا.

ويبرز الجدول الموالي تطبيق نسبة تغطية السيولة خلال سبتمبر 2016 في البنوك العالمية ذات الأهمية النظامية.

الجدول (09): سيولة المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية كما في سبتمبر 2016

إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة مرجحة بالمخاطر	**2.311.145 مليون دولار**
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الأول مرجحة	1.898.373 مليون دولار
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني أ	401.877 مليون دولار
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني ب	10.895 مليون دولار
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المرجحة	3.465.811 مليون دولار
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المرجحة	1.373.799 مليون دولار
نسبة تغطية السيولة	% 110.5

Source: Basel committee on banking supervision.

يبرز من خلال الجدول رقم (09) أن البنوك الأمريكية العالمية ذات الأهمية النظامية استطاعت تحقيق نسبة تفوق 100% من السيولة، وهو ما يعكس التطبيق الفعلي لمقررات بازلIII في هذه المصارف التي تشكل نسبة هامة من القطاع المصرفي الأمريكي والنظام المالي العالمي، وهو ما يعكس درجة من الصلابة والمتانة في النظام المالي الأمريكي بعد تطبيق هذه المقررات، كما أن البارز هو النسبة الهامة للأصول من المستوى الأول والتي تعكس تعافي أكبر للمصارف الأمريكية.

2.3 التحديات التي تواجه تطبيق بازلIII في القطاع المصرفي الأمريكي

على الرغم من الآثار الإيجابية المرتقبة من التنظيم المصرفي الجديد على القطاع المصرفي الأمريكي والاقتصاد الأمريكي، إلا أن هناك بعض التحديات تواجه نجاح هذا التنظيم نوردها فيما يلي(Hazarika & Shantanu, 2014, pp 05-06):

أ. اتجاه المخاطر نحو المؤسسات المالية غير المصرفية: لدى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر نظام للوساطة المالية غير المصرفية في نهاية 2012، حيث بلغت أصوله حوالي 26 ألف مليار دولار، وارتفعت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من 35% إلى 37% بنهاية 2012 متبوعة بالصين والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو.

وبالنظر إلى مساهمة المؤسسات غير المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية من المهم وضع معايير أكثر مرونة لإدارة المخاطر لهذا القطاع والتي تم حتى الآن تسجيلها بشكل فضفاض، وهناك قلق من أن تنفيذ اتفاقية بازل 3 التي تنطبق بشكل رئيسي على القطاع المصرفي أن تؤدي إلى

تحويل الكثير من الأنشطة الخطرة من المؤسسات المصرفية إلى المؤسسات غير المصرفية، وبالتالي هزيمة الغرض من تحقيق الاستقرار المالي.

ب. زيادة تكاليف التمويل والتأثير على الاقتصاد: يواجه الاقتصاد الأمريكي التحدي الفريد المتمثل في حماية البنوك الأصغر حجما من الإفراط في التنظيم مع وضع القطاع المالي بأكمله تحت الرقابة التنظيمية، وتواجه بنوك المجتمع تكاليف كبيرة بموجب اتفاقية بازلIII حيث أن متطلبات رأس المال المرتفعة سترفع تكاليف التمويل بما يؤثر على حجم الاستثمار وبالتالي التأثير على الاقتصاد.

ج. قوة المؤسسات المالية في مواجهة السلطة: تمارس البنوك الكبيرة نفوذها على الوكالات الرقابية بما يسمح بتفسير دقيق ومنهج إبداعي لتنفيذ اللوائح وهذا يمكن أن يؤدي إلى البنوك أن تتفق مع السياسة فقط في الرسالة وليس في الروح، ومن ثم فإن اتخاذ القرارات المسؤولة والثقافة من قبل الهيئات التنظيمية الوطنية أمر بالغ الأهمية لتنفيذ إطار السياسات.

ويقدر العجز في رأس المال الأساسي من المستوى1 في الولايات المتحدة بنحو 500 مليار يورو ونقص إجمالي رأس المال من المستوى 1 بمبلغ 600 مليار يورو، وتقدر الفجوة في التمويل الطويل الأجل للولايات المتحدة بمبلغ 2.2 تريليون يورو، وسوف تؤثر أوجه القصور هذه على ربحية بنوكها بما يؤدي إلى انخفاض في العائد على حقوق المساهمين بنحو 3%.

ولن تمثل نسبة الرافعة المالية الواردة في اتفاقية بازلIII عائقا إضافيا كبيرا، حيث أن الولايات المتحدة لديها بالفعل نسبة رافعة مالية، وفيما يتعلق برأس المال فإن خصم حقوق خدمة الرهن العقاري يلعب دورا أكثر أهمية في الولايات المتحدة مما هو عليه في باقي الدول.

وتركز اتفاقية بازلIII على رأس المال والتمويل وهو يحدد الجديد نسبة رأس المال المستهدفة، التي تعرف بأنها متطلبات أساسية من المستوى 1 سبعة في المائة (يحدد أيضا كحد أدنى 4.5 في المائة من رأس المال الأساسي من الفئة الأولى ورأس المال اللازم للحفاظ على رأس المال من 2.5%)، الشرط الأوسع لجميع رأس المال من المستوى الأول بنسبة 8.5%، وهذا يشمل الحد الأدنى من المستوى الأول ا من 7% والحد الأدنى من إضافية (غير الأساسية) الطبقة الأولى رأس مال 1.5%.

كما يضع بازلIII معايير جديدة تخص التمويل قصير الأجل، وتخطيط الاحتياجات من التمويل الطويل الأجل، كما أن تأثير القواعد الجديدة كبير، ويقدر تأثير تطبيق الإتفاقية على القطاعات

المصرفية الأمريكية كعجز رأسمالي بحوالي 0.6 تريليون يورو، وعجز قصير الأجل في السيولة مما يؤثر على التمويل الطويل الأجل في الولايات المتحدة، حيث يقدر العجز بحوالي 2.2 مليار يورو.

الشكل رقم (02): نقص رأس المال والسيولة في الولايات المتحدة الأمريكية 2019

الوحدة مليار يورو

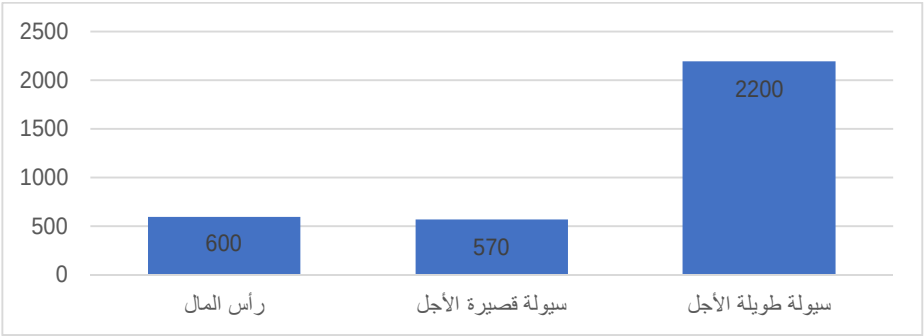

Source: (McKinsey, 26 November 2010 , p03) .

خاتمة:

إلى جانب الدور الكبير الذي لعبته الاقتصاديات الكبرى في الخروج من الأزمة المالية العالمية، فقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في سلسلة من الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تعزيز متانة القطاع المصرفي، وكبح جماع آليات السوق التي أثرت بشكل كبير على السير الطبيعي للاقتصاديات، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيق اتفاقية بازلIII بشكل دقيق كجزء من سلسة الإصلاحات، وعملت على دعم أكبر لهذه القواعد التنظيمية بقانون دود فرانك الذي قيد وعزز صلابة القطاع المصرفي الأمريكي، وقد اختلفت الولايات المتحدة الأمريكية عن غيرها في نطاق تطبيق اتفاقية بازلIII حيث فرضت القواعد الصارمة التي جاءت بها الإتفاقية على المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية انطلاقا من زيادة متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ بها من قبل هذه المؤسسات مع زيادة نسبة الرفع المالي لهذا النوع من المؤسسات، وفي الأخير يمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد كيفا نظمها المصرفية مع مقررات بازلIII، مع وجود اختلاف طفيف في نطاق تطبيقها وصرامتها.

المراجع والإحالات:

الهوامش:

[1](بليجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا إيطاليا، اليابان، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، الصين، هونغ كونغ، الهند، إندونيسيا، كوريا الجنوبية، لوكسمبورغ، المكسيك، إيرلندا، روسيا، السعودية، سنغافورة، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سويسرا وتركيا).

[2] المادة 616 من قانون دود-فرانك الجزء ج.

[3] يقصد بالدخل المستحق المؤهل للمنظمة المصرفية على أنه دخلها الصافي للأرباع الأربعة التقييمية السابقة للربع التقويمي الحالي.

[4]تضم الأصول من المستوى الأول الأصول الأكثر سيولة و التي يمكن تحويلها الى سيولة جاهزة بسرعة و بأقل خسارة ممكنة و تضم احتياطيات البنوك المركزية، سندات الخزانة الأمريكية، الأوراق المالية الصادرة أو المضمونة من قبل الحكومات الوطنية الأقل خطورة و البنوك المركزية، الأصول من المستوى الثاني صنف "ب" تعتبر أقل سيولة الى حد ما، وتشمل الأوراق المالية الصادرة عن المؤسسات الحكومية مدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والأوراق المالية الصادرة أو المضمونة من قبل حكومات وطنية وبنوك مركزية، أما الأصول من المستوى الثاني "ب" فتعتبر الأقل سيولة وتضم ديون الشركات وأوراق الأسهم.

قائمة المراجع

1. Anuradha, M., (2014), ***impact of Basel 3 liquidity requirements on the payments industry: liquidity management strategy for banks providing payment services***, Capgemini.
2. Darryl, E. G., (2014), ***Us Implementation of The Basel Capital Regulatory Framework***, congressional research service.
3. Hazarika, D., Shantanu, D., (2014), ***Dissecting Basel III by geography***, cognizant, available at: www.cognizant.com.
4. Polk Davis & ward well LLp, (2014), ***supplementary leverage ratio (SLR) visual memorandum***, New York.
5. Dhafer Saidane, (2012), ***L'impact de la réglementation de Bâle III sur les métiers des salariés des Bank, 1ére partie : Bâle III explication du dispositif***, Les études de l'observatoire, études thématiques, Septembre.
6. Deloitte & Touche, (2012), ***Basel III and its impact on BEE transaction***, UK, produced by Creative Services at Deloitte a available at, Johannesburg, downloaded: https://www.google.dz/search?q=Basel+III+and+its+impact+on+BEE+transactions&oq=Basel+III+and+its+impact+on+BEE+transactions&aqs=chrome..69i57.12675j0j4&sourceid=chrome&ie=UTF-8.
7. **III and its impact on BEE transaction**, (2012), Deloitte & Touche Limited Designed and
8. Dermine, J., (2013)**, *Bank Regulation after the Global Financial Crisis: Good Intentions and Unintended Evil***, European Financial Management, Vol.9999, No.9999.
9. Dempsey, M. c., and al., **Basel III regulation and the move toward uncommitted lines of credit**, lexology, (2017), available at: www.lexology.com/library/detail.aspx...
10. House, M., and al, (2016) understanding the new Liquidity coverage ratio requirements, economic brief, January, Federal Reserve Bank of Richmond.
11. Pichaphop, C., Seksak, J. & Pornsit, J., (2014), Basel III, capital stability, risk-taking, ownership: Evidence from Asia, Journal of Multinational Financial Management, Volume 28.

12. Alsayyaed, S. M., Eh Alzurqan, S. T. & Alruod, S. F., (2015), The Readiness of Jordanian banks to Apply the Requirements of Basel (III) Convention, International Business and Management, Volume 11 No (01).
13. The bank of New York Mellon, (2015), ***Basel III capital and liquidity ratios: measuring supplemental leverage and Liquidity coverage ratios***, , available at: https://www.bnymellon.com/us/en/our-thinking/basel-iii-capital-and-liquidity-ratios.jsp.